

«داعش» وإسرائيل.. علاقات ملتبسة!



صفحة (٢)

حركة نحالا الاستيطانية.. نثر بؤر استيطانية في جبال الضفة الغربية!



صفحة (٣)

المنتهد الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢٢/٤/٥ الموافق ٤ رمضان ١٤٤٣هـ العدد ٥٣٢ السنة العشرون

المنتهد الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

«اجتماع النقب» ومبادرة السلام العربية

بقلم: أنطوان شلحت

يبدو أن قلائل انتبهوا إلى أن ما أُسمي بـ «اجتماع النقب» الذي عقد في كيبوتس «سديه بوكو»، في صحراء النقب الجنوبية، يوم ٢٨ آذار ٢٠٢٢، وحضره وزراء خارجية كل من إسرائيل والولايات المتحدة ومصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة والبحرين، تزامن مع مرور ٢٠ عاماً على إقرار مبادرة السلام العربية في ختام القمة العربية التي عقدت في بيروت في أواخر آذار ٢٠٠٢، وكذلك مع مرور ١٥ عاماً على إقرار هذه المبادرة مجدداً من طرف الدول العربية في قمة أخرى عقدت في العاصمة السعودية الرياض، في نهاية شهر آذار ٢٠٠٧.

وأولئك الذين انتبهوا إلى هذه المسألة، سواء من العرب أو من الإسرائيليين، فعلاوا ذلك كي يخلصوا إلى نتيجة متشابهة فحواها أن «اجتماع النقب» يدل بوضوح، من بين أمور أخرى، على أن القادة العرب قد نسوا هذه المبادرة تماماً، ولم يعودوا يلزمون أنفسهم بها، بل وزموا باتوا مسلمين بأنها أصبحت غير قابلة للإحياء أو حتى إعادة الترميم، وكذلك باتوا مسلمين بأن إسرائيل نجحت في أن تجهضها، وهي التي لم تقبلها بشكل مطلق، ولم ترفضها رفضاً باتاً.

ومعروف أن المبادرة تتألف من البنود التالية:

انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧ (وبضمن ذلك هضبة الجولان وجنوب لبنان والقدس الشرقية) إلى حدود ما قبل هذا الاحتلال. إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

التوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

في مقابل تحقيق البنود الثلاثة السابقة، تعلن جميع الدول العربية عن إنهاء الصراع الإسرائيلي - العربي، وموافقتها على إقامة علاقات سلام شامل مع إسرائيل.

ولدى استعادة هذه المبادرة في سجلات الوقائع الإسرائيلية، فإن أول ما يخطر على البال هو أن أنصار السلام في إسرائيل أشاروا مرات كثيرة إلى أن المبادرة تم قبولها من طرف جميع الدول العربية والإسلامية، ما عدا إيران. وبناء على ذلك، فإن التوصل إلى اتفاق سلام يستند إلى هذه المبادرة سيحقق لإسرائيل، للمرة الأولى منذ قيامها، اعترافاً بوجودها كدولة من جانب جميع الدول العربية والإسلامية وسائر الدول والجهات المؤيدة لها، واعترافاً دولياً لأول مرة أيضاً بسيادة إسرائيل في القدس الغربية كعاصمة لها. كما أن الحديث لا يدور حول تهدئة ووقف لإطلاق النار أو اتفاقية انتقالية، كما هو مألوف حتى الآن بين إسرائيل والفلسطينيين، وإنما يدور حول إنهاء الصراع، وإبرام اتفاقية سلام شامل. ولم يعد الحديث يدور حول معاهدة سلام بين إسرائيل وبين دولة عربية واحدة (مثل معاهدة السلام مع مصر، أو معاهدة السلام مع الأردن)، وإنما حول معاهدة سلام مع كل الدول العربية مجتمعة. كذلك فإن الحديث لم يعد مقتصرًا على مشروع حل أكاديمي أعده باحث أو سياسي أو طاقم من الشخصيات العامة أو الخبراء غير الرسميين (على غرار مبادرة جنيف مثلاً) وإنما هو بشأن مشروع حل أقرته السلطات الرسمية في ٢٢ دولة عربية، وتؤيده جميع الدول الإسلامية في العالم ما عدا إيران.

وذهب بعض هؤلاء إلى أبعد من ذلك حين أشاروا إلى أنه كان من المألوف القول في إسرائيل (آنذاك) بأنه لا يوجد لدى الفلسطينيين شريك جاد لصنع السلام مع إسرائيل، ولكن ألا يمكن لـ ٢٢ دولة عربية أن تكون شريكاً من هذا النوع؟

كذلك يخطر على البال أن إطلاق المبادرة العربية للسلام جاء محايثاً لعدة مستجدات حدثت منذ العام ٢٠٠٠ ارتباطاً بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على نحو خاص، وبالأوضاع الإقليمية والعالمية على وجه العموم، أهمها إخفاق مؤتمر كامب ديفيد المتعقد في ذلك العام والذي في أثره أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت إيهود باراك أنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام، وتلا ذلك اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ثم وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

وقد بني الموقف الإسرائيلي من تلك المبادرة على أساس تلك المستجدات.

في تلك الأعوام تولى منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية أريئيل شارون وسط محاولات إسرائيلية متواترة استهدفت تسويق «صورة جديدة» له، وتحديدًا منذ أن أعلن قبوله رؤيا الرئيس الأميركي جورج بوش الابن لتسوية الصراع مع الفلسطينيين والمعتمدة على «مبدأ دولتين لشعبين» (وهو المعروف بأنه من أشد الأعداء الأنداء لفكرة قيام دولة عربية أخرى بين النهر والبحر وتصير بل ومبتكر مفهوم «الأردن هو الدولة الفلسطينية»). غير أنه في مقابل مبادرة القمة العربية في بيروت انكشفت حكومة شارون بكونها مجزأة من أي رؤيا سياسية لتسوية الصراع، ما يحيل إلى أن «التغيير» الذي طرأ على شارون كان تكتيكياً أكثر منه جوهرياً، كما أن ردات فعل مماثلة من الاستخفاف وعدم الاكتراث صدرت في ذلك الوقت عن إسرائيل الرسمية إزاء الملك الأردني والرئيس المصري اللذين كانا توجهها مباشرة إلى الشعب في إسرائيل عبر لقاءات مع قنوات التلفزة الإسرائيلية.



(أ.ب)

قوة من حرس الحدود تحتشد في طريق الآلام في القدس المحتلة.

رغم ضغوط اليمين المتطرّف، العمليات الأخيرة لا تؤثر بعد على تماسك الحكومة الإسرائيلية!

كتب بهروم جرابسي:

في مطلع الشهر الجاري، ارتفع سعر ليتر البنزين الأكثر استخداماً في إسرائيل، أوكتان ٩٥، بنسبة ٥.٥٪، مستمكلاً ارتفاعاً بنسبة ١٧٪ منذ مطلع العام الجاري، ونسبة ٣٥٪ منذ مطلع العام الماضي ٢٠٢١. وحسب التقارير الإسرائيلية، فإن سعر ليتر البنزين في الشهر الجاري ٧.٤٤ شيكل (٢,٣٢ دولار)، يقارب سعر الذرة الذي تم تسجيله في شهر تموز من العام ٢٠١٤، حينما بلغ ٧,٢٢ شيكل لليتر لذات صنف البنزين.

وإذا كان هذا الارتفاع زاجماً عن ارتفاع أسعار النفط وبالتالي الوقود في العالم، فليست هذه هي الحال في السعر الإسرائيلي، إذ إن قيمة الضريبة بالشكل على كل ليتر بنزين ترتفع مع كل ارتفاع في سعر الوقود عالمياً.

وعلى سبيل المثال، ووفق ما ورد من تقارير اقتصادية، فإنه حينما كان سعر ليتر البنزين في الشهر الأول من العام الجاري ٦,٣٧ شيكل، كانت قيمة الضريبة الإجمالية ٤,٠٢ شيكل، وهذا شكل نسبة ٦٣٪ من سعر البنزين. أما بعد الرفع الجديد فإن نسبة الضريبة انخفضت إلى ٥٦٪، لكن قيمة الضريبة ارتفعت إلى ٤,٢١ شيكل، وهذا يعود إلى أن قسماً من الضريبة هو قيمة ثابتة والأخرى نسبية، وهي ضريبة الشراء بنسبة ١٥٪ على البنزين.

وعلى الرغم من معرفة الحكومة أن ارتفاع أسعار الوقود سيجر ارتفاع أسعار سلع كثيرة، إلا أنها ترفض خفض الضريبة الزائدة، على الأقل من الارتفاع الحاصل، فهذا عبء سيقع كله على الشرائح الفقيرة والضعيفة والتي ستدفع ثمن تبعات ارتفاع أسعار الوقود.

وفي ما يتعلق بالفائدة البنكية، لمح محافظ بنك إسرائيل المركزي، أمير يارون، في حديث للصحافيين في الأسبوع الماضي، خلال عرض التقرير السنوي للبنك، أن الفائدة البنكية في إسرائيل سترتفع هذا العام، وربما بأكثر من مرة واحدة، على ضوء استمرار ارتفاع الأسعار، إلا أن هناك من المحللين الاقتصاديين من حذر البنك المركزي من الاستعجال في اتخاذ القرارات.

وجاء إعلان يارون على ضوء نسبة التضخم في الشهر الأولين من العام الجاري، التي ارتفعت بنسبة ٠,٩٪، وكما يبدو سترتفع أكثر عند الإعلان عن التضخم المالي في شهر آذار الماضي، في تقرير مكتب الإحصاء المركزي في منتصف الشهر الجاري- نيسان.

وحسب التقارير، فإن التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة قفز عن نسبة ٣٪، وهي النسبة الأعلى في مجال التضخم الذي وضعه بنك إسرائيل في السنوات الـ ١٥ الأخيرة، ما بين ١٪ إلى ٣٪. ومنذ عامين، فإن نسبة الفائدة الأساسية التي يطردها بنك إسرائيل هي ٠,١٪، وفي حال قرر بنك إسرائيل رفع الفائدة على دفعتين، فإن العام الجاري قد ينتهي بفائدة بنكية لا تقل عن ٥,٥٪ (نصف بالمئة)، وقد يفاجئ البنك برفعها بنسبة قد تقارب ١٪.

وحسب تقارير اقتصادية، فإن بنك إسرائيل قلق من استمرار ارتفاع أسعار البيوت، التي ارتفعت في العام الماضي بنسبة ١٣٪، وهي مستمرة بالارتفاع، كما أن أسعار السلع الاستهلاكية والبضائع الحياتية لا تتوقف عن الارتفاع، وهذا ما يقود إلى دائرة تضخم مالي شهدتها إسرائيل آخر مرة قبل ١٢ عاماً، أي نسبة تضخم تتجاوز ٣٪.

لكن في المقابل، فإن رفع الفائدة البنكية سيؤدي إلى تعزيز قيمة الشيك، التي ارتفعت في الأسبوع الماضي مجدداً أمام الدولار وسائر العملات العالمية، وهذا ما سينعكس سلباً على مردود الصادرات بالعمل الإسرائيلي. دعا المحلل الاقتصادي البارز في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سيفر بلوتسكو، وفي مقال له في نهاية الأسبوع، بنك إسرائيل إلى عدم الاستعجال في رفع الفائدة البنكية، لأن هذا سيساهم ضمناً في زيادة رفع الأسعار. وحسب ما قاله، فإن رفع الفائدة البنكية لن يساهم في خفض أسعار البيوت، لأن ارتفاعها ناجم أساساً عن قلة العرض، وليس عن مستوى الفائدة المنخفض، لأن البيوت حابة.

وفي ما يتعلق بأسعار السلع الأساسية والبضائع الحياتية، قال بلوتسكو إن سبب الارتفاع هو عوامل خارجية، من البضائع المستوردة، وارتفاع كلفة النقل البحري، وليس ناجماً عن زيادة طلب المستهلكين على البضائع، وبالتالي فإن عبء الفائدة البنكية سيتدرج هو أيضاً على كاهل المستهلكين.

تساهم في ترسيخ صورته كمشيطر على الوضع، وبحسب هرتيل، فإن ما يدل على نوايا الحكومة وجهاز الأمن في الضفة هو سلسلة الخطوات التي تمت المصادقة عليها الأسبوع الماضي، إرسال ١٤ كتيبة نظامية من الجيش إلى الضفة والقطاع (تقريباً ضعف عدد القوات التي تتواجد هناك في الأيام العادية)، استعداداً لتصعيد أوسع، وتخصيص ١٥ فصيل تدريب من وحدات خاصة، لمهام تقودها الشرطة في منطقتي التماس وداخل الخط الأخضر، وإعطاء المصادقة للجنود على الذهاب مع السلاح الشخصي إلى البيت.

احتمالات ضربة للاقتصاد الفلسطيني

حسب تقديرات درون بسكين، المحلل الاقتصادي في صحيفة «كاليسيت»، في مقال له، فإن سلسلة العمليات التي وقعت في الأيام الأخيرة، ستؤدي إلى فرض قيود على حركة العمال من الضفة الغربية نحو المزارع الإسرائيلية، ما قد يضرب احتمالات النمو الاقتصادي الفلسطيني، ويقدر ما سينعكس الأمر أيضاً على الاقتصاد الإسرائيلي، في حال تم تقليص أعداد العمال في قطاع البناء.

وكتب بسكين: «شأننا أم أبينا، يعتمد اقتصادهم على الاقتصاد الإسرائيلي، من حيث التجارة والتشغيل، وهو المفتاح لتحقيق النمو الاقتصادي، وسيطلب استمرار الهجمات في المدن الإسرائيلية رداً من شأنه أن يقلل من أفاق النمو الهش للاقتصاد الفلسطيني على أي حال. وقد تكون لذلك عواقب وخيمة على المدى الطويل بالنسبة لقطاعات كبيرة من المجتمع الفلسطيني».

وحسب بسكين، على الرغم من أن الوضع الاقتصادي لا يبدو أنه قد ساهم بشكل مباشر في تشجيع موجة العمليات «ولكن إذا نظرت إلى الصورة الاقتصادية الشاملة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، هناك ما يدعو للقلق». وأضاف: لطالما كان الفقر والبطالة والتدهور الاقتصادي خلفية لنمو العمليات، وبالتالي فإن معضلة إسرائيل هذه الأيام أخذت في الازدياد. «من جهة، منحت إسرائيل في الأسابيع الأخيرة سلسلة من التنازلات للفلسطينيين، بما في ذلك في قطاع غزة، وخطت لاستمرارها خلال شهر رمضان في محاولة لتحييد سبب الإحباط الاقتصادي. ومن جهة أخرى، فإن الخوف من أن يحاول المقلدون الفلسطينيون الاستفادة من الإغاثة والتسلسل إلى إسرائيل تحت غطاء العمال للإلحاق الأذى، سيطلب من السلطات إعادة حساب المسار».

ويضيف بسكين: «هذه المعضلة ليست بسيطة لأنه وفقاً لجميع التقديرات، فإن وضع الاقتصاد الفلسطيني في بداية العام ٢٠٢٢ غير مشجع، وبدون شريان الحياة من جانب إسرائيل سيكون وضعه أكثر صعوبة. أنهى الاقتصاد الفلسطيني العام ٢٠٢١ بنمو يقارب ٦٪ (في قطاع غزة ٢٪ فقط) في إطار التعافي من أزمة كورونا. بعد انخفاض تجاوز ١١٪ في العام ٢٠٢٠. وكان التراجع الحاد في الأداء الاقتصادي أيضاً بسبب وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل وتحويل أموال الضرائب (حوالي ٢٠٠ مليون شيكل شهرياً) وكذلك انخفاض المساعدة المالية من الدول المانحة». كما «بلغ عجز الحساب الجاري للسلة الفلسطينية ٣٩٠ مليون دولار في الربع الرابع من العام ٢٠٢١، ويعزى ذلك إلى عجز الميزان التجاري (١,٧ مليار دولار)، فضلاً عن عجز قدره ٣١٢ مليون دولار في ميزان الخدمات، ما يعوض هذا العجز يظهر مرة أخرى أنه الاعتماد على إسرائيل. ما يقرب من ٩٠٠ مليون دولار من الدخل الفلسطيني من العمل في إسرائيل في ذلك الربع».

ضريبة الوقود والفائدة البنكية

في السياق الاقتصادي، ثارت من جديد في الصحافة الاقتصادية مسألة الضريبة المتشعبة على سعر الوقود للمستهلك، مع استمرار ارتفاعها في مطلع الشهر الجاري، ومطالبة الحكومة بإعادة النظر في حجم الضريبة، بهدف لجم ارتفاع الأسعار. وموازاة ذلك، أعلن بنك إسرائيل المركزي أن الفائدة البنكية الأساسية سترتفع خلال العام الجاري، ولربما بأكثر من دفعة واحدة.

يرى محللون إسرائيليون أنه لا يبدو أن سلسلة العمليات التي وقعت في الأيام الأخيرة تؤثر على تماسك الحكومة الإسرائيلية الحالية، على الرغم من تنوع تركيبتها، إلا أن هذه العمليات تضع الحكومة في امتحان الشارح الإسرائيلي، بحسب هؤلاء المحللين. إلى ذلك، فإن هذه العمليات قد تؤثر على حركة العمال الفلسطينيين نحو مشاريع العمل الإسرائيلية، بحسب التقديرات. وفي سياق الجانب الاقتصادي فإن استمرار غلاء الوقود فتح ملف الضفة الغربية العالية عليه، ومطالبة الحكومة بخفضها، من أجل خفض أسعار الوقود.

وقد لوحظ أن وقوع ثلاث عمليات في حيز زمني قصير نسبياً، في كل من بئر السبع والخضيرة وبنى براك، لم يحدث أي تصدع في الائتلاف الحاكم، فالشريك الذي من المفترض أنه خارج الدائرة الصهيونية، ممثلاً بالقاومة العربية الموحدة، الذراع البرلمانية للحركة الإسلامية الجنوبية، سارعت لإصدار بيان عام، وأيضاً على لسان زعيمها عضو الكنيست منصور عباس، لإدانة العمليات بعبارة حادة. إلا أن رئيس المعارضة، بنيامين نتنياهو، اختار ضرب الحكومة بتصريحات إعلامية، متهماً إياها بأنها تتراخى لمواجهة ما أسماه «الإرهاب»، بسبب شريكها الحركة الإسلامية، إلا أن هذا التصريح لم يلق تجاوباً في الشارع الإسرائيلي، لمعرفته بأن من فتح الباب أمام شرارة الحركة الإسلامية (الشق الجنوبي) في الحكومة، هو نتنياهو نفسه، الذي أرادها شريكة في حكومة يقبضها، إلا أنه فشل بسبب موقف كتلة «الصهيونية الدينية».

محلل الشؤون الحزبية في صحيفة «هارتس»، يوسي فيرتر، قال في مقال له إن كون منفذ عملية بني براك من الضفة الغربية المحتلة، وليس من فلسطيني الداخل، يعث بنوع من الارتياح الساخر لأن هذا سيفتح ضغوطاً فقد وقعت عملية بني براك بعد عمليتين في بئر السبع والخضيرة، وكان المنفذون من فلسطيني الداخل من بلدة حورة في منطقة بئر السبع، ومن مدينة أم الفحم، وبعد ٩ أشهر على قيام ما تمت تسميتها «حكومة التغيير»، فتأخر رئيسها نفتالي بينيت أنها كانت الأكثر هدوءاً في السنوات الأخيرة، وكان يقصد الهدوء أمام قطاع غزة، ولم يكن في وارده عودة العمليات إلى قلب المدن الإسرائيلية، وبحسب فيرتر، فإن هذا الواقع هو «الامتحان» الأكبر لبينيت، فحكومة لا تعد حكومة يمينية ذات نوايا صلبة، مستجد دائماً صعوبة في الساحة العامة أمام موجات «الإرهاب» الشخص الوحيد الذي اجتاز الامتحان، وحصل على ثقة واسعة من الجمهور لفترة طويلة، قبل انطلاقه لتنفيذ عملية عسكرية (السور الوافي) في الضفة الغربية) هو أريئيل شارون، لكن بينيت بعيد عن أن يكون أريئيل شارون، ويقصد أن بينيت لن يسارع لشن عملية عسكرية.

وعلى الصعيد العسكري الإسرائيلي، حتى مطلع الأسبوع الجاري، أجمع المحللون العسكريون الإسرائيليون - عادة ما ينقلون تقديرات المؤسسة العسكرية - على أنه ليس في وارد الحكومة الإسرائيلية شن عملية واسعة النطاق. ويقول المحلل يوفال ليمور، في مقال له في صحيفة «يسرائيل هيوم»، إن تقديرات المؤسسة العسكرية أن العمليات حالياً هي موضعية، وفي نقاط محددة، وليست ظاهرة عامة تشمل كل الضفة الغربية المحتلة. في المقابل، يقول المحلل العسكري في صحيفة «هارتس»، عاموس هرتيل، إن سلسلة العمليات ستجبر على تركيز الجهود بشكل استثنائي من قبل الحكومة وأذرع الأمن داخل الخط الأخضر وفي الضفة المحتلة. وعلى الرغم من هذا، فإن التوجه حتى مطلع الأسبوع، هو عدم إلغاء التسهيلات التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية خلال شهر رمضان المبارك، على الرغم من أنها تسهيلات متقلبة، في ما يتعلق بالوصول إلى القدس والمسجد الأقصى المبارك، ولم يتم حسمها كلياً، وهذا ما سيستحق قبيل يوم الجمعة الأول من شهر رمضان.

ويقول هرتيل: «لا ريب في أن رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، يقف أمام أصعب امتحاناته منذ توليه لمنصبه في شهر حزيران الماضي. وحقبة أنه يقلل من التصريحات وأن الطاقم الوزاري للشؤون الأمنية لا يتعقد لا



موقع الهجوم في الخضيرة.

«داعش» وإسرائيل.. علاقات ملتبسة!

كتب نهاد أبو غوش:

أثارت العمليات المسلحة الثلاث التي وقعت في أواخر آذار الماضي في مدن بكر السبع والخضيرة وبنى براك على التوالي، من جديد أسئلة كبرى حول علاقة إسرائيل بتنظيمات السلفية الجهادية وبخاصة ما عرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). حيث أعلنت المصادر الأمنية الإسرائيلية ارتباط منفذي العمليتين الأوليين بهذا التنظيم، وهم محمد أبو القيعان منفذ عملية بكر السبع التي أودت بحياة أربعة إسرائيليين، والشابان أيمن وإبراهيم اغبارية من أم الفحم منفذا عملية الخضيرة التي قتل فيها شرطيان إسرائيليان. دلت المصادر الإسرائيلية على علاقة هؤلاء الشبان بتنظيم (داعش) من تأكدها على سابقة اعتقال أبو القيعان وقضائه ٥ سنوات في السجون، وكذلك اعتقال إبراهيم اغبارية لدى محاولته التوجه إلى سورية للقتال فيها العام ٢٠١٦. بالإضافة إلى ما كسفته المصادر الأمنية عن معرفتها المسبقة بتوجهات هؤلاء المنفذين وتأييدهم لأفكار (داعش) حالهم كحال بضع عشرات من الشبان العرب في إسرائيل الذين يخضعون لمراقبة دائمة، ولكن السلطات الإسرائيلية تمتنع عن اتخاذ تدابير عملية ضدهم إلا إذا اقترنت أفكارهم بسلوك عملي كحيازة الأسلحة.

أعلنت مصادر إعلامية مقربة من التنظيم الإسلامي، ومن بينها صحيفة «النبا» وبعض الحسابات الإلكترونية، تبني التنظيم لعمليتي بكر السبع والخضيرة، بينما لم تثبت أي صلة بين الشبان ضياء حوشية، منفذ عملية بنى براك التي قتل فيها خمسة إسرائيليون، وبين تنظيم داعش الذي ما زال منتشرا في بعض المناطق الصحراوية بين سورية والعراق، إلا من زاوية ما يقوله خبراء أمنيون من أن هذا النمط من العمليات يمكن له أن يلهم شبانا فلسطينيين لتنفيذ عمليات مشابهة.

عدو مشترك لحلف النقب

وقعت عملية بكر السبع على مقربة من مكان انعقاد «قمة النقب» في «سدية بوكرا» قرب ضريح دافيد بن غوريون، وشارك فيها وزراء خارجية الإمارات العربية المتحدة والمغرب والبحرين ومصر إلى جانب وزيرى الخارجية الأميركي والإسرائيلي، بينما وقعت عملية الخضيرة في أثناء حفل عشاء للمشاركين في القمة الذين أطلعهم وزير الخارجية يائير لبيد على تفاصيلها، فأجمعوا على التنديد بها بحسب المصادر الإسرائيلية، لكن العملية وفرت فرصة أمام إسرائيل لتقديم نفسها للمجتمعين وللعالم على أنها «ضحية للإرهاب والتطرف» تماما مثل شركائها في قمة النقب، وهو ما يعزز المضمون الأمني بين إسرائيل وأطراف القمة سواء في مواجهة إيران أو أي تهديدات يمكن أن يحملها «الإرهاب».

اللافت أن إسرائيل وأجهزتها الأمنية لم تبادر إلى اتخاذ تدابير وإجراءات سريعة من قبيل اعتقال أولئك الممنفين كعربيين من تنظيم داعش وأفكاره، كما حصل حين يشتد التوتر مع التنظيمات الفلسطينية، ويبدأ أن إسرائيل لا تستطيع أن تحدد بنك أسماؤه لمن يمكن لهم أن ينفذوا عمليات كهذه، فرئيس الحكومة نفتالي بينيت دعا بحسب ما نشر ديوانه على

موقعه الرسمي إلى «قراءة العلامات التحذيرية عند الأفراد الذين لا ينتمون إلى أي تنظيم» ليخلص إلى ضرورة إحكام السيطرة الميدانية لإحباط العمليات قبل ارتكابها. وقال في تصريح آخر وجهه لطمأنة الإسرائيليين: «قام الجيش وجهاز الأمن العام بزيادة عملياتهما الاستخباراتية بشكل كبير من أجل الوصول في الوقت المناسب إلى أولئك الذين يخططون لتنفيذ عمليات»، وأضاف منوها إلى غضوب توجهات أنصار داعش: «وجهت بالتعامل مع كل من كانت له صلة بتنظيم داعش، وتنفيذ أي إجراء ضروري بما في ذلك الاعتقال».

لطالما كان موقف إسرائيل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ملتبسا، إلى درجة دفعت كثيرا من المراقبين والمحللين العرب إلى اعتبار (داعش) صنيعة للمخابرات الإسرائيلية، لم يكن هؤلاء المراقبون يملكون أدلة دامغة على ادعاءاتهم المستندة إلى نظريات التأمير تارة، وإلى التحليل لجهة الخدمة الموضوعية التي يقدمها هذا التنظيم السلفي الجهادي لإسرائيل تارة أخرى، لكن مثل هذه الاتهامات لم تقتصر على إسرائيل، فقد سبق اتهام كل من النظام السوري والاستخبارات التركية بأنهما من أوجدا (داعش)، الأول لشيطنة الثورة السورية تمهيدا للإجهاد عليها، وتركيا بحكم الدور الملحوظ الذي لعبته أجهزتها الأمنية في دعم قوى المعارضة السورية ورعايتها.

وبينما يسعى السياسيون إلى تضخيم خطر داعش على إسرائيل، يؤكد عدد من الخبراء والمتابعين لشؤون الجماعات الإسلامية المتطرفة في إسرائيل، أن لا وجود حقيقيا لتنظيم داعش في إسرائيل، مع إقرارهم بوجود أنصار لهذا التنظيم ممن سافروا أو حاولوا السفر للخارج من أجل الالتحاق بصنوف داعش.

لا وجود لبنية منظمة

ونشر موقع (واينت) العبري تقريرا موسعا بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٢٢ أعده تيه نينا فوكس واستطلعت فيه آراء عدد من الخبراء، وفيه تقر الباحثة اليزابيث تسوركوف بأن عددا من المواطنين الفلسطينيين والعرب تمكنوا من الانضمام لمصفوف التنظيم حين كان يسيطر على أراض واسعة في سورية والعراق، إلا أن هؤلاء لا يمثلون خلايا إسرائيلية لداعش، وأشارت إلى أن التحاق عدد من المواطنين الإسرائيليين بداعش تم بمبادرات شخصية منهم وليس بناء على عمليات تجنيد من قبل التنظيم، وأوضحت أن كثيرا من أفكار التنظيم وأساليب عمله متاحة على وسائل التواصل الاجتماعي ويمكن لأي شخص الاطلاع عليها وتقليدها.

ويعتقد يورام شفايتسر، الخبير في «معهد دراسات الأمن القومي»، بوجود خلايا نائمة لأشخاص يتماهون مع أفكار تنظيم الدولة الإسلامية، لكنه يضيف أن هذه ليست ظاهرة منتشرة، ويجزم بأن إسرائيل ليست من ضمن أولويات تنظيم داعش، وهو يؤكد عدم وجود محفز خارجي لعمليتي بكر السبع والخضيرة مرجحا أن تكون خلفية العملية دينية، وبسبب قرب حلول الذكرى الأولى لأحداث رمضان في العام الماضي. وينفي البروفسور عوزي رابي، رئيس «مركز موشيه دايان لدراسات الشرق الأوسط» في جامعة تل أبيب،

احتمال وجود بنية تنظيمية لداعش في إسرائيل ويقول في التقرير عينه «لا اعتقد أن هناك داعش في إسرائيل، هناك ذكريات عن داعش»، وهو يوضح بأن داعش تنظيم لا مركزي وأن من نفذوا العمليات الأخيرة هم أشخاص فلهمون وليسوا ناشطين. وتظهر الصفحة الرسمية لجهاز الأمن الداخلي (الشاباك) أن عيون أجهزة الأمن الإسرائيلية لم تكن غافلة عن العناصر المؤيدة لداعش والذين سافر بعضهم للقاء قيادات التنظيم في الخارج، أو أنهم التحقوا به وقتلوا في صفوفه، ففي ١٧/٧/٢٠١٥ نشر الموقع تقريرا عن قيام جهاز الشاباك بالتعاون مع الشرطة باعتقال سبعة أفراد من سكان الجليل، ويورد التقرير أسماء هؤلاء الذين اعترفوا، بحسب الشاباك، بتشكيل مجموعة دينية سلفية جهادية تؤيد تنظيم داعش وأنشطته في سورية، وأشار التقرير إلى سلسلة من الاجتماعات التي عقدها أفراد المجموعة واتصالاتهم بعناصر التنظيم في سورية من دون أي إشارة إلى خطط ومشاريع تنفيذ عمليات ضد إسرائيل، ويتضح من بيانات التحقيق أن أبرز الحركات العنيفة التي قام بها هؤلاء هي «التدريب على إعداد قنابل حارقة (مولوتوف)، والتدريب على ركوب الخيل وذبج الحيوانات للاتعيات على رؤية الدم».

فوائد جمة

ثمة بيانات متعددة صدرت في أوقات قريبة في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ عن اعتقال مجموعة من ستة أشخاص في قرية حورة في النقب، وتوقيف شبان فلسطينيين من القدس، وإيقاف بعض المشبوهين في المطارات في أثناء محاولتهم السفر للخارج للالتحاق بداعش، لكن مجمل هذه التقارير تقتصر على الحديث عن علاقة هؤلاء الأشخاص بنشاطات التنظيم في الخارج، وليس عن محاولات لبناء بنية تنظيمية في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل.

سبق لتنظيم داعش أن أعلن في مطلع العام ٢٠١٥ عن إعدام شاب في التاسعة عشرة من عمره من الفلسطينيين في إسرائيل، بزعم ارتباطه بأجهزة المخابرات الإسرائيلية، وهو أمر لا يمكن التاكيد من مصداقيته ليس فقط بسبب نفي عائلة الشاب، وإنما من سهولة اتخاذ هذا التنظيم قرارات الإعدام لأعضائه وخصومه على السواء، وبسبب طبيعة العلاقة الملتبسة بين داعش وإسرائيل التي تجعل من الصعب على الأخيرة اختيار شباب ممن دون أي تجربة لمصل هذه المهمات الحساسة.

ثمة فوائد كثيرة لا يمكن إنكارها تجنيها إسرائيل من وجود تنظيمات متطرفة على غرار داعش، وبخاصة أن هذا التنظيم قلما دخل في صدام مباشر مع إسرائيل. وينقل الكاتب والأسير المحرر أمير مخول، وهو صاحب تجربة في معايشة بعض معتقلي (داعش) في السجون الإسرائيلية، أن هؤلاء «لا يعترفون بحركات التحرر الوطني ولا بفكرة التحرر الوطني، بل يريدون إنشاء الدولة والخلافة لتمدت العالما»، ويعتبرون حركة تحرير الوطني الفلسطينية على تعدد فصائلها عقبة أمام عقيدتهم ومشاريعها. ويؤكد مخول في منشور شخصي له بتاريخ ٢٣ آذار، ومن خلال تجربته المباشرة في السجن، أن السلطات

الإسرائيلية تحابيهم وتتعامل معهم برفق، فإدارة السجنون تصر على التعامل معهم كتتنظيم وليس كأفراد كما أراد ممثلو الفصائل الفلسطينية، والنيابة العامة والقضاء يتساهلان معهم حيث أن المحاكم تحكم على أي فتى فلسطيني ألقي حجرا بضعفي مدة السجن لشخص سافر تهريبا إلى سورية (التي هي دولة معادية وفق القانون) وتدريب هناك على السلاح وخاض معارك دامية.

أبرز الفوائد التي تجنيها إسرائيل من وجود (داعش) هي مساهمة الأخير في تفكيك وإضعاف واستنزاف العراق وسورية، بحسب دان شيفطان، في مقال له على موقع واينت نقله تقرير مدار لعام ٢٠١٧، فسورية والعراق كانتا من ألد أعداء إسرائيل وما زالتا مصنفتين كدولتين عدويتين، وكلاهما خرجتا، في المدى المنظور على الأقل، من كونهما يشكّلان خطرا جديا على إسرائيل، كما أن وجود داعش يساهم في شيطنة

النضال الوطني الفلسطيني ويديم حجة إسرائيل بأن كل عمل مقاوم أو مسلح هو عمل إرهابي ناشئ عن أفكار متطرفة ومحكوم بκραهية الأخرين وبخاصة اليهود والغرب، ووجود تنظيم يضع كلام من الدول العربية المعتدلة في المنطقة مع إسرائيل في نفس دائرة استهدافاته يعزز الدعوة الإسرائيلية القديمة الجديدة لبناء نظام إقليمي جديد لمواجهة إيران

والتطرف الإسلامي. الفوائد المباشرة وغير المباشرة التي يقدمها التنظيم لإسرائيل، لا تعني تلقائيا الأمان لهذا التنظيم ومحاولاته التمدد في كل مكان بما في ذلك في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل، فتجربة «العائدين من أفغانستان» ما تزال حاضرة لدى جميع الدول والحكومات العربية والغربية التي تخشى من انقلاب الجهاديين عليها حتى لو سبق لها دعم هؤلاء وتنظيماتهم في مواجهة أعداء مشتركين. وكان الوزير والنائب الليكودي السابق عوزي لاندو حذر من هذه الظاهرة فوجه رسالة في ١٥/١٠/٢٠١٤ دعا فيها رئيس الحكومة إلى سحب جنسية أي إسرائيلي يقاتل في صفوف داعش، وكان موشيه يعلون، وزير الدفاع آنذاك، قد وقع في أيلول ٢٠١٤ على أمر يعتبر فيه تنظيم داعش «اتحادا غير مسموح به»، وذلك لتمكين الأجهزة الأمنية من اتخاذ الإجراءات الضرورية إذا لزم الأمر، ويعلون نفسه اعتبر في مناسبة أخرى أن كل من ينتمي لتنظيم داعش هو «إرهابي محتمل» في حال عودته.

خطر هامشي

في سلسلة التقارير الاستراتيجية السنوية لمركز (مدار)، وفي باب المشهد الأمني - العسكري، تبدو إسرائيل مطمئنة إلى محدودية خطر هذه التنظيمات وهي تعتمد في مواجهة ذراعها المصري - ولاية سيناء- ضمن التنسيق مع مصر (تقرير العام ٢٠١٧ إعداد أنطون شلحت)، وتلحظ هذه التقارير أن الدوائر الأمنية الإسرائيلية تشخص الحركات الجهادية السلفية الإسلامية (وهي الحركات العابرة للحدود بخلاف الحركات الفلسطينية ذات المرجعية الفكرية الإسلامية كحركات حماس والجهاد الإسلامي) باعتبارها خطرا على إسرائيل، لكنها تضعها في المقام الثالث

والأخير ضمن ثلاثة مستويات مصنفة حسب حجم التهديد ودرجة الخطر (تقرير العام ٢٠١٨، إعداد جوني منصور)، وينقل تقرير العام ٢٠١٩ (إعداد فادي نحاس) عن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تصريحات في مقابلة مع محطة «سي بي سي» عن «تعاون أمني عسكري وثيق وغير مسبوق» بين إسرائيل ومصر، ويأتي ذلك في سياق الحديث عن الدعم الذي تقدمه إسرائيل لمصر في حربها ضد التنظيمات المسلحة في سيناء، وبالنسبة لتنظيم داعش في سورية يلحظ تقرير العام ٢٠١٩ أن العلاقة بين إسرائيل وهذا التنظيم المتطرف اتسمت بالتعايش منذ بداية الأزمة السورية في العام ٢٠١١ باستثناءات قليلة وقعت في العام ٢٠١٦، ولكن هذا الموقف تغير في العام ٢٠١٨ مع تغير موازين القوى لصالح النظام السوري المدعوم من روسيا، حيث تعتبر إسرائيل أن وجود أي ميليشيات في المنطقة العازلة بينها وبين سورية يشكل تهديدا أمنيا لها، وأن سيطرة الجيش السوري على الجولان تمثل فرصة للتسوية والاستقرار طالما أنه سيكون هناك عنوان واضح للتعامل معه في الطرف الثاني.

من المعروف أن تنظيم (داعش) هو إحدى الصيغ التي آلت إليها التشكيلات المنبثقة عن تنظيم القاعدة في الشرق الأوسط وفي العراق وسورية بالتحديد، وقد ذاع صيته وبات يشكل مصدر قلق على الصعيد العالمي بعد سيطرته على مساحات شاسعة في العراق وسورية قدرت بأكثر من ٥٠ ألف كيلومتر مربع. وشملت محافظات نينوى (الموصل) والأنبار وأجزاء من صلاح الدين في العراق، إلى جانب الرقة ودير الزور وأجزاء من محافظتي حلب وحماة في سورية، فضلا عن عديد الجيوب الموزعة على سائر المحافظات، وهي مساحة يعيش فيها ثمانية ملايين نسمة وفيها مواقع إنتاج النفط السوري. كل ذلك من دون أن ننسى تشكيلات بعضها شكل امتدادا حليفا لداعش مثل تنظيم أنصار بيت المقدس الذي يتمركز في سيناء ويعمل في عموم الأراضي المصرية، وتنظيم بوكو حرام في مناطق جنوب الصحراء الكبرى وبالأخص في مالي والنيجر ونيجيريا، وكذلك تنظيم جبهة النصره الإسرائيلي، فهذا الأخير لداعش مع أن التنظيمين قريبان لبعضهما جدا من النواحي الفكرية والأيدولوجية.

وجبهة النصره بالتحديد هي التنظيم الذي تتوفر للائل كثيرة على وجود علاقات تنسيقية حميمة مع إسرائيل والجيوش الإسرائيلي، فهذا الأخير الذي كان يمثل الفرع الرسمي لتنظيم القاعدة في سورية، كان منتشرا بشكل كثيف ومسيطر على أجزاء واسعة في المناطق الجنوبية والغربية لسورية وتحديدا في محافظة القنيطرة وأجزاء من محافظتي درعا وريف دمشق، فكان ذلك على تماس مباشر مع هضبة الجولان السورية المحتل، وقد نشأت علاقات تنسيق وثيقة بين «النصرة» وإسرائيل، شملت علاج جرحى التنظيم، وتقديم العتاد لمقاتلة الميليشيات المقربة من حزب الله، وتوفير ملاذات أمنة للتنظيم عند الضرورة، لكن هذا التنظيم دحر من جبهة الجولان، وانتقلت عناصر لاحقا لمنطقة إدلب حيث اتخذ اسما جديدا هو «هبة تحرير الشام» للخلاص من عبء تصنيفه على لائحة الإرهاب باعتبارها فرعا رسميا للقاعدة.



(عدسة: الأناضول)

بؤرة أفيطار، مشروع توسعي وسط مقاومة فلسطينية قوية.

حركة نحالا الاستيطانية.. نثر بؤر استيطانية في جبال الضفة الغربية!

كتب باسل زرق الله:

عقب مقتل المستوطن يهودا ديمينتمان في ١٦ كانون الأول ٢٠٢١، أقام عدد من المستوطنين بؤرة استيطانية باسم نفيه يهودا بالقرب من مستوطنة كريات أربع في الخليل، جنوبي الضفة الغربية المحتلة. كان ديمينتمان يستوطن في مستوطنة شافي شومرون بالقرب من مدينة نابلس، وطالب في المدرسة الدينية المقامة في مستوطنة حومش المخلاة عام ٢٠٠٥. خلال ٢٤ ساعة بعد مقتل يهودا، كانت حركة نحالا الاستيطانية التي نشط فيها المستوطن يهودا، قد باشرت في إحضار منازل متنقلة من أجل إقامة البؤرة الاستيطانية، بادعاء أن الأراضي المستهدفة بالاستيطان هي أراضي دولة، لقيت هذه البؤرة الاستيطانية قصيرة العمر، التي استمرت حوالي يوم تقريبا قبل أن يخليها جيش الاحتلال، تاييدا من عضو الكنيست المستوطنة في الضفة الغربية أوريت سستروك، التي توقفت فيها وقدمت دعما لها، في طريقها إلى القدس من أجل المشاركة في جنازة المستوطن القتيل، فيما دعا رئيس مجلس مستوطنة كريات أربع، إلباهو ليمان، كل من يدعم الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية للتوجه إلى البؤرة.

سبحان في هذا التقرير اللقاء الضوء على جزء من نشاط «حركة نحالا للاستيطان في أرض إسرائيل»، كما تسمى نفسها.

لا تمتلك نحالا موقعا إلكترونيا، ولديها صفحة على موقعي فيسبوك ويوتيوب، وسنحاول تتبع جزء من أهدافها وأفكارها، ونشاطها في الضفة الغربية التي تركز فيها استيطانها، من خلال معلومات متفرقة عنها، وردت في منشورات لها أو من خلال بعض الأخبار التي ترتبط بنشاطها، الذي على ما يبدو ساهمت بؤرة أفيطار الاستيطانية في عودته.

«أفيطار، قصة نحالا»

لم تكن بؤرة نفيه يهودا الأولى في نشاط نحالا الاستيطاني خلال العام المنصرم، فقد كانت البؤرة الأبرز لها هي بؤرة أفيطار التي أقيمت في شهر أيار ٢٠٢١، شمال الضفة الغربية على أراضي قرى بيتا وبيتا وقيلان فوق قمة جبل صبيح، بعد مقتل المستوطن يهودا غويتا، وكانت عودة للبؤرة الأولى التي ساهمت نحالا في تأسيسها العام ٢٠١٣ عقب مقتل المستوطن أفيطار بوروفسكي بالقرب من حاجز زعترة.

وكانت أفيطار واحدة من أسرع البؤرة الاستيطانية بالنسبة للحركة التي تسعى إلى خلق أنوية استيطانية تسيطر على الجبال في الضفة الغربية وتبني مجتمعها من الصفر، ويظهر أن أفيطار كانت قصة نحالا طوال تاريخها، حيث تضع الحركة صورة

جوية للبؤرة كغلاف لصفحة الفيسبوك، مكان المستوطنة يقع فوق قمة جبل، وأقيمت عقب مقتل مستوطن كما جرت العادة، وظهرت البؤرة كمجتمع مستوطنين تشكل وتطور سريعا، فقد تم تعبيد الطرق وبناء مدرسة دينية وحضانة أطفال، وتحولت إلى محج للسياسيين الإسرائيليين وحاخامات يهود بدعم من حركة نحالا التي حشدت للاستيطان في المكان، وجمعت لها التبرعات وحولت قضيتها إلى معركة إعلامية كبيرة من أجل منع الإخلاء، ووصل للاستيطان فيها ٧٠٠٥ عائلة مستوطنة، قبل أن يتم إخلاؤها بعد اتفاق مع الحكومة بفحص ملكية الأرض، وفي ظل مقاومة شعبية كبيرة من أهالي قرية بيتا ما زالت مستمرة حتى الآن، كما جندت نحالا في حينه فريقا قانونيا من أجل إثبات ملكية الأرض. بعد إخلاء أفيطار، كانت تحاول الحركة نفسها إقامة بؤرة أخرى في منطقة الأغوار، سمح خلالها الجيش الإسرائيلي للمستوطنين بالإقامة في موقع عسكري مهجور بالقرب من مستوطنة معاليه أفرايم، وكان هناك جنود للجيش ساعدوا في إنشاء البؤرة الاستيطانية في أفيطار أيضا.

تأسست حركة نحالا العام ٢٠٠٥، على يد موشيه ليفنجر (١٩٣٥-٢٠١٥) ودانييلا فايس (١٩٤٥-)، وكان الأول قد اعتبر أحد عرابي الاستيطان في الخليل والضفة الغربية بعد استكمال استعمار فلسطين العام ١٩٦٧، وأحد المساهمين في تأسيس غوش إيمونيم، وذلك بعد إخلاء مستوطنات قطاع غزة وعقب اجتماع عقده ليفنجر في الخليل وشركت فيه فايس وغيرهما. وتقود فايس الحركة حاليا وينشط معها حفيد ليفنجر.

شكلت نحالا استمراراً لأفكار وممارسة غوش إيمونيم، التي ساهم في تشكيلها ليفنجر، وتدور أفكارها حول «أرض إسرائيل الكبرى» ومعارضة الحلول السياسية ووجود الفلسطينيين، بالإضافة إلى ذلك تدعم فايس حركات المستوطنين في الضفة الغربية مثل «شباب التلال»، واتهمتها الشرطة الإسرائيلية بإخفاء مستوطنين قاموا بإحراق أشجار زيتون تعود ملكيتها للفلسطينيين. في العام ٢٠١٧ قادت فايس ونحالا حملة ضد تجديد الاستيطان في الضفة الغربية وطالبت الحكومة بتنفيذ مخططات البناء في الضفة الغربية، ودعت وزراء الحكومة للاستقالة في حال استمرار القرار. وشركت في مظاهرات أمام منزل رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتانياهو في نيسان من العام الماضي بعد محادثته مع منصور عباس من أجل تشكيل الحكومة، بحجة أن هذه الشراكة يمكن أن تهدد الاستيطان في الضفة الغربية!

جبال وبؤر استيطانية

في نيسان من العام الماضي أيضاً قدمت نحالا

خطة تهدف إلى استجلاب مليوني مستوطن يهودي في الضفة الغربية، وكان مستوطنو الحركة قد تظاهروا أمام مقر رئيس الحكومة السابق، مطالبين بتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية وعدم إعادة طرح فكرة حل الدولتين، وكانت الخطة قد قدمت من خلال عريضة وقع عليها يولي إدلشتاين، رئيس الكنيست السابق (واحد منافسي نتانياهو على رئاسة الليكود حاليا)، ولجلاء أردان وميري ريغف وأبييت شاكيد، ورئيس الحكومة الحالي نفتالي بينيت حينما كان وزيرا للتعليم.

جاء في العريضة التي قدمتها نحالا حرفياً: «بموجب هذا العريضة ألتمز بالإخلاص لأرض إسرائيل، وعدم التنازل عن شبر واحد من ميراث أجدادنا. واتعهد بالعمل على تحقيق خطة الاستيطان لتوطين مليوني يهودي في يهودا والسامرة وفقاً لخطة رئيس الحكومة إسحاق شامير، وكذلك التشجيع والمساهمة في استعادة جميع الأراضي في جميع أنحاء يهودا والسامرة. والعمل على إلغاء إعلان حل الدولتين لشعبين واستبداله بالإعلان المهييب: أرض إسرائيل دولة واحدة لشعب واحد».

يتداخل نشاط نحالا مع مؤسسات استيطانية رسمية، ففي بؤرة أفيطار تعاونت مع مجلس السامرة الإقليمي ورئيسه يوسي داغان الذي نقل مكتبته إلى البؤرة، وقاد مساعده حملة لجمع التبرعات وصلت إلى حوالي ٣٧٠ ألف دولار أميركي، وفي بؤرة نفيه يهودا التي أخلت سريعا حصلت على دعم من فايس مجلس مستوطنة كريات أربع.

تلعب نحالا دوراً في دعم «الأنوية» الاستيطانية من جوانب لوجستية، مثل توفير منازل متنقلة، والمساعدة في إنشاء مؤسسات داخل البؤر، وتنظيم حملة علاقات عامة لها على مستوى سياسيين إسرائيليين ووفود من خارج إسرائيل (دانيليا فايس تنشر على صفحتها على فيسبوك صوراً لهكذا وفود وهي قليلة في الحقيقة)، وتوفير فريق قانوني لها (عند الحاجة، مثلما حصل في أفيطار)، وأيضاً المساهمة في جمع عدد من المستوطنين في البؤرة وتنظيمهم، وتوفير مطوعين من أجل العمل في تأسيس البؤرة، وفي حال الحاجة إلى عمال فهم يحصلون على أجور رمزية، وعلى نسق مستوطنة كيدوميم التي تستوطن فيها فايس، لم يتم تسييج بؤرة أفيطار، لأن ذلك تعبير عن الخوف والضعف (ويمكن أن نشير إلى أنها تعبير عن السعي المحموم للتوسع الاستيطاني وكي لا يشكل السياج تصوراً لعدم إمكانية استيطان المزيد من الأراضي).

تستهدف نحالا جبال الضفة الغربية أساساً، فقد اعتبر الجبل الذي أقيمت عليه أفيطار نقطة استراتيجية، لوجوده بين عدة قرى فلسطينية،

اعتبرت نحالا أن توسعها سيشكل خطراً على الطريق الاستيطاني رقم ٥، كما اعتبرت نمطاً متقدماً من البؤر لأنها لم تقم بالقرب من مستوطنة كما جرت العادة في بناء البؤر الاستيطانية، ولا ترى فايس أن إخلاء أفيطار كان فشلاً للحركة، فهي اعتبرت أن بقاء الجيش ورفع العلم الإسرائيلي وإغلاق المكان يعتبر بمثابة إنجاز.

الاستيطان من أسفل

تحدثت فايس بلغة خلاصية تدور حول افتداء الأرض واعتبارها هبة من الله لليهود وعليهم استغلالها وإلا فعل الفلسطينيون (أهل البلاد) ذلك، وترى في حركة نحالا قصتها الشخصية، فهي عند تقديرها مقطعا مصورا تعريفاً عن نحالا تبدأ في قصتها باستيطان الضفة الغربية قبل ٤٠ عاماً، عندما قدمت إلى شمال الضفة مع مجموعة من المستوطنين وأقاموا في خيام ومنزل معدنية قبل أن يتم بناء المنازل. واعتبرت نفسها تسير على خطى الآباء والأجداد وامتداداً لهم على نفس الخط، فتشير إلى أن والديها قدما إلى مستوطنة تل أبيب وساهما في بنائها، وارتحلا لاحقاً إلى المدينة الاستيطانية بني براك وساهما فيها، وهي الآن تستوطن في الضفة الغربية.

في حديث فايس نفسه، قالت إن إخلاء مستوطنات قطاع غزة وجنين كان صدمة وضربة للسردية الصهيونية، لكن عندما اجتمعوا مع الحاخام ليفنجر، طلب منهم عدم الحزن والتوجه إلى تأسيس مجتمعات استيطانية جديدة في جبال الضفة الغربية، من أجل استغلال «منحة الله». لا تعتبر فايس أن الاستيطان في وتيرته الحالية كافياً، ذلك لأن الصهيونية هي «ظاهرة وحركة وحلم، ولا يمكن التوقف فيها أبداً»، فهي تشير إلى أن الصندوق القومي اليهودي لا يمكن كيويمت ليسرائيل- «ككالم» موجود حتى اليوم، لكنه ليس فعالاً، لذلك تقوم نحالا بهذا العمل، باعتبارها امتداداً لغوش إيمونيم، ولكن في ظروف أفضل.

تركز نحالا نشاطها في مناطق شمال الضفة الغربية، باعتبارات عدم كثافة الاستيطان فيها، وخوفاً من تمدد الفلسطينيين فيها، وتقول فايس «إن مهمة نحالا هي الحصول على كل شبر من أرض إسرائيل، ورعايتها بيد اليهود بدلاً من العرب!» يمكن أن نطلق على نهج نحالا الاستيطان من الأسفل، وأخذ دور الحكومة، التي تصل لاحقاً من أجل التسوية، فهي كحركة استيطانية غير حكومية تنشط على الأرض، وتلعب دوراً في تمدد الاستيطان وتنتشر البؤر الاستيطانية في جبال الضفة الغربية، وتشكل خريطة الاستيطان، ولاحقاً تأتي الحكومة التي تتحاز لهذا التوجه وتقدم تشريعات

من أجل تسوية هذه البؤر. رغم ذلك تعرض فايس صراع إنشاء البؤر الاستيطانية باعتباره صراعاً مع الحكومة والجيش والإدارة المدنية من أجل التمدد الاستيطاني.

ساهمت نحالا في إنشاء حوالي ٥٠ بؤرة استيطانية في الضفة الغربية، غالبيتها لم يعد موجوداً اليوم، ورغم ذلك تعتبر فايس أن في ذلك أهمية لأن هذه العملية تبعد الفلسطينيين عن الأرض وتساهم في صرف الأنظار عن المستوطنات والبؤر الاستيطانية الأخرى، وتشير إلى ضرورة استهداف النقب بالاستيطان أيضاً، لكن التركيز على الضفة الغربية لأن وضعها مقلق، بحسب تعبيرها.

مصادر مختارة:

- قضية البؤرة الاستيطانية «أفيطار» (جبل صبيح) وانعكاسها على الحكومة الإسرائيلية، تقدير موقوف، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، نُشر في ٢٥ حزيران ٢٠٢١: <https://bit.ly/3f7jPCJ>
- Tovah Lazaroff, Security forces evacuate West Bank outpost named for Dimentman, The Jerusalem Post, DEC. 17, 2021: <https://bit.ly/3zuuKjc>
- Uzi Baruch, «Don't just build in existing communities - build everywhere», Israel National News, JUN 16, 2017: <https://bit.ly/3t60rOi>
- Hezki Baruch, Right-wing activists: No to a government that relies on an Arab party, Israel National News, APR. 5, 2021: <https://bit.ly/3mX4GrN>
- Efrat Forsher and ILH Staff, Right-wing officials commit to plan to settle 2 million Jews in Judea and Samaria, IsraelHayom, May 2, 2019: <https://bit.ly/3zt28H6>
- Hagar Shezaf, Clashes Erupt as Settlers Stay in Abandoned Israeli Army Post in West Bank, haaretz, Jul. 25, 2021: <https://bit.ly/3qRrZoj>
- Amira Hass, In Just a Month, Illegal Settler Outpost Sprouts Up on Palestinian Lands, haaretz, Jun. 7, 2021: <https://bit.ly/3sYrj2M>
- Nahala Land of Israel Settlement Movement, Daniella Weiss What is the Nahala Settlement Movement?, On youtube, Dec 29, 2015: <https://bit.ly/3zsiwY9>
- تمتلح الحركة قناتين على موقع يوتيوب، الأولى في المصدر السابق والثانية «نحالا- حركة الاستيطان نحالا - תנועה להתיישבות» وغطت القناة كل ما يتعلق في بؤرة أفيطار الاستيطانية بكثافة، انظري: <https://bit.ly/334z0K4>

عن قيادة الجبهة الداخلية («بيكود هعورف») في إسرائيل.. الوقائع والأهداف

كتب وليد حباس:



جنود من قيادة الجبهة الداخلية الإسرائيلية في مهمة أثناء جائحة كورونا في ٧ شباط ٢٠٢١.

مبنى مؤسسات يهودية في الأرجنتين في العام ١٩٩٤ (تم اتهام حزب الله اللبناني به)؛ تفجير سيارة مفخخة بالقرب من السفارة الأميركية في كينيا في العام ١٩٩٨؛ عمليات إنقاذ عقب وقوع زلزال في تركيا في آب ثم مرة أخرى في تشرين الثاني في العام ١٩٩٩؛ تفجير سيارة في فندق في طابا في العام ٢٠٠٤؛ هزة أرضية في سيريلانكا في العام ٢٠٠٤؛ هزة أرضية في هايتي في العام ٢٠١٠؛ هزة أرضية في اليابان في العام ٢٠١١؛ هزة أرضية في نيبال في العام ٢٠١٥؛ هزة أرضية في المكسيك في العام ٢٠١٧؛ انهيار سد في البرازيل في العام ٢٠١٩؛ انهيار مبنى في ميامي في الولايات المتحدة في العام ٢٠١١. كل هذه المشاركات من شأنها أن توسع نطاق خبرة قيادة الجبهة الداخلية الإسرائيلية وفي الوقت ذاته أن تسوقها (بالإضافة إلى تسويق دولة إسرائيل) كدولة «إنسانية» ذات خبرات متقدمة.

عالية الدقة. (٦) وربما يعود السبب إلى أن غرفة عمليات قيادة الجبهة الداخلية كانت قد انتقلت في العام ٢٠١٢ إلى مبنى «مركز إدارة الأحوال البالسستية». وهذا المركز يتبع بالأساس إلى سلاح الجو الإسرائيلي، ومتواجد في إحدى القواعد العسكرية التابعة لسلاح الجو، وهو مركز مجهزة بتقنيات رصد ورادارات عالية الدقة للكشف عن كل تهديد جوي (سواء صاروخ، طائرة بدون طيار، أو بالون محترق... إلخ) قد يخترق أجواء إسرائيل. ولأن عمل هذا المركز حساس، بحيث أن تدميره قد يحيد كل عمل قيادة الجبهة الداخلية، فإن مكان تواجده يظل سرية.

منذ العام ١٩٩٢ باعتبارها قيادة عسكرية تهدف إلى حماية السكان الإسرائيليين من الصواريخ والقذائف. بعد أن انتهت الحرب الخليجية على العراق في العام ١٩٩١، اتضح لإسرائيل بأن خطر التعرض للصواريخ لا يأتي فقط من قبل جيش نظامي (مثل الجيش العراقي في عهد صدام حسين) وإنما أيضاً من قبل جيوش غير نظامية مثل حماس وحزب الله. وعليه، انصرف جل اهتمام قيادة الجبهة الداخلية إلى تحضير الحيز المكاني والسكان المدنيين لهجمات صاروخية وضمان: (أقل عدد من الإصابات؛ ٢) أسرع آلية لتحذير السكان الإسرائيليين قبيل سقوط الصاروخ؛ (٣) إعداد البنية التحتية التي تشمل ملاجئ وطرق إمدادات لوجستية لتسهيل عمليات الإنقاذ. لكن فيما بعد، توسع عمل قيادة الجبهة الداخلية. بالإضافة إلى خطر الصواريخ الذي ما يزال يصنف من أهم وظائف هذه القيادة، تهتم القيادة أيضاً بالزلازل، الحرائق الكبرى، مخاطر الأسلحة الكيميائية، وغيرها من الكوارث سواء البشرية أو الطبيعية التي لا تتسبب بها الحروب.

تحديد طريقة إصدار التنبيه للمواطن بما في ذلك تحديد إشارات التنبيه وصفارات الإنذار وتفعيلها في مختلف الوسائل المتاحة. بناء نظام لكشف وتحديد ورصد وتنقية المناطق المصابة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية في الجبهة الداخلية وتفعيلها في أثناء فعالية الدفاع المدني. تخزين وتشغيل نظام لتوزيع حقائب الحماية الشخصية والكمادات على السكان.

قيادة غير قتالية

تتبع قيادة الجبهة الداخلية مباشرة للجيش الإسرائيلي وقيادة هيئة الأركان، لكنها قيادة غير قتالية. وعليه، فإن نظرة سريعة إلى هيرميته وبنيتها الداخلية قد تكون ذات دلالة، خصوصاً لجهة فهم طبيعة التقاطع الذي ترسمه هذه القيادة ما بين العسكر والمدنيين في إسرائيل. بداية، تضم قيادة الجبهة الداخلية لواء «لواء الإنقاذ والتوجيه»، وهو لواء عادة ما يكون متمركزاً في مناطق محاذية للضفة الغربية أو بداخلها. وينطوي هذا اللواء على أربع كتائب إنقاذية هي: كتيبة شاحر (أقيمت العام ٢٠٠٨)، وفي أثناء الحرب مع غزة في العام ٢٠١٤ التحقت مع القوات الإسرائيلية المقاتلة بهدف الكشف عن الأنفاق والمساعدة في إخلاء الجرحى من تحت الأنقاض. (٢) وكتيبة كيتم (أقيمت في العام ٢٠٠٩) وأثناء الحرب مع غزة عام ٢٠١٤ تمركزت في منطقة بئر السبع للمساعدة في إنقاذ الإسرائيليين من تحت الأنقاض. وهناك كتيبتا تيرور ورام (أقيمتا في العام ٢٠١٢) وتعملان داخل الضفة الغربية وتشركان أيضاً في عمليات إنقاذ في أرجاء العالم.

بالإضافة إلى «لواء الإنقاذ والتوجيه»، يمكن النظر إلى قيادة الجبهة الداخلية على أنها مقسمة إلى ٥ مديريات هي: الشمال، حيفا، تل أبيب، القدس، الجنوب. وتنقسم المديرية إلى ٢٠ ناحية فرعية، وكل منطقة فرعية تقابل، تقريباً، منطقة فرعية تابعة للشرطة الأمر الذي يسهل التعامل مع الجغرافيا وربط سكان كل ناحية فرعية بأجهزة الدولة الشرطة والإنقاذية. في كافة النواحي الفرعية توجد ٢٦ وحدة عسكرية مرتبطة بالمستشفيات وتقوم على التنسيق بين الجيش والجهاز الصحي المدني. وبالإضافة إلى الكتائب الإنقاذية الأربع التي تم ذكرها أعلاه، تضم قيادة الجبهة الداخلية ٨ كتائب مشاة خفيفة و٦ وحدات لوجستية مكانية. (٤) ولا بد من الإشارة إلى أن قيادة الجبهة الداخلية تطورت

في يوم الثلاثاء ٢٩ آذار ٢٠٢١ أطلقت قيادة «الجبهة الداخلية» صفارات الإنذار في مدينة القدس (بما يشمل كفر عقب) في إطار تدريب يحاكي سقوط صواريخ على المدينة المحتلة. ولأن مدينة القدس (الشرقية والغربية والممتدة من أم طوبا شمالاً حتى كفر عقب جنوباً) مقسمة لعدد من الأحياء، فإن التدريب كان يهدف إلى إعادة النظر في هذه التقسيمات لتغدو أكثر دقة بحيث لا يضطر كل سكان المدينة إلى الدخول إلى ملاجئ عندما يتعلق الأمر بوجود تهديد بسقوط صاروخ على حي واحد بعينه. (١)

هذه المقالة تلقي الضوء على قيادة «الجبهة الداخلية»، وعلى نظام صفارات الإنذار المعتمد في إسرائيل حالياً.

والجدير بالذكر أن نظام الإنذار في إسرائيل تطور عبر قفزات نوعية ابتداء من العام ١٩٩٢، عند تأسيس قيادة الجبهة الداخلية، وصولاً إلى شباط ٢٠٢٢ عندما تم إدخال تحسينات ذكية استراتيجية على طرق ونطاق تفعيل أنظمة وصفارات الإنذار في إسرائيل، كما سوف يتضح أدناه.

في الجيش الإسرائيلي ثمة ثلاث «قيادات مناطقية» (Military district)، هي قيادة الشمال، وقيادة الوسط (المسؤولة أيضاً عن الضفة الغربية)، وقيادة الجنوب (المسؤولة أيضاً عن قطاع غزة). والقيادة المناطقية تكون مسؤولة عن منطقة جغرافية محددة، وتشكل مرجعية عسكرية علياً لكل القوات العسكرية العاملة داخل هذه المنطقة الجغرافية (مشاة، مدرعات، سلاح الهندسة، الجو وغيرها). في العام ١٩٩٢، تمت إضافة قيادة جديدة غير قتالية، باسم قيادة «الجبهة الداخلية» لتكون مسؤولة عن حماية المدنيين والبنى التحتية في جميع أنحاء إسرائيل، بالإضافة إلى دورها في تجهيز الحيز المكاني (كل دولة إسرائيل) وسكان هذا الحيز قبل الهجوم، ودعم هذا الحيز في أوقات المواجهة وفي أثناء القيام بعمليات الإنقاذ، ثم المساعدة في إعادة تأهيل الحيز المدني بشكل سريع بعد المواجهة.

تمت إقامة قيادة الجبهة الداخلية في العام ١٩٩٢ في أعقاب الحرب على العراق وبعد أن تعرضت الجبهة الإسرائيلية الداخلية إلى خطر حقيقي نتيجة سقوط عشرات الصواريخ العراقية عليها. في البداية، امتد نطاق عمل قيادة الجبهة الداخلية من عكا وحتى حدود غزة، بحيث أن شمال إسرائيل (الجليل الأعلى المحاذي للحدود اللبنانية) بالإضافة إلى جنوب إسرائيل (بما يشمل قطاع غزة) كلا خارج نطاق عمل قيادة الجبهة الداخلية. والسبب هو أن هاتين المنطقتين تعتبران حساستين من الناحية الأمنية، وبالتالي لم يكن باستطاعة قيادة الجبهة الداخلية في حينها أن تتدخل في هذين الحيزين الجغرافيين لما للأمر من تبعات على تحريك وإعادة موضوعة باقي قوات الجيش العاملة فيهما، وهو أمر لم تكن قيادة الجبهة الداخلية جاهزة له قبل العام ١٩٩٩. بعد العام ١٩٩٩، أصبحت قيادة الجبهة الداخلية مسؤولة عن كل دولة إسرائيل. وبالتالي إلى تفاصيل مهمات هذه القيادة، يتضح مدى استراتيجية عملها وحيويتها، إذ أن صلاحيتها تقاطع مع كل هيئات ومؤسسات الدولة (الوزارات، أنظمة الإنقاذ، الجيش، السكان، السلطات المحلية، البنية التحتية... إلخ)، خصوصاً في أثناء حصول هجوم (١) على النحو التالي:

صياغة ونشر دليل الدفاع المدني والتحديث المستمر للإجراءات الواجب اتباعها. تحضير وتنفيذ خطط الدفاع المدني عن الدولة بأكملها أو أي منطقة معينة من أراضيها. الاشراف على، وتوجيه ومتابعة تشغيل أجهزة نجمة داوود الحمراء (الإسعاف الأولي) في إسرائيل وخدمات الإطفاء والإنقاذ وغيرها من منظمات الإغاثة فيما يتعلق بأداء دورها في مجال الدفاع المدني. توجيه السكان في أثناء وقوع هجوم. توجيه السلطات المحلية في كيفية أداء دورها في أمور الدفاع المدني. تنسيق أنشطة الوزارات الحكومية والمؤسسات الخاصة والبنية التحتية الوطنية ومؤسسات الطوارئ في شؤون الدفاع المدني. رسم سياسة الدفاع المدني في كافة المجالات وبالتنسيق مع قيادات الشمال والوسط والجنوب. العمل كسلطة مختصة، بالمعنى القانوني، في موضوع المأوى بالإضافة إلى العمل كسلطة.

هوامش

1. إليور فابريكور، غدا: سيتم تشغيل صفارات إنذار في القدس في إطار تدريب الجبهة الداخلية، ماي يروشلايم، 28 آذار 2022. انظر/ي الرابط التالي: https://jerusalem.mynet.co.il/local_news/article/hj306svg5
2. أوريغ، وظيفة الجبهة الداخلية، قيادة الجبهة الداخلية، 2022. <https://www.oref.org.il/12409-he/pakar.aspx>. [الرابط غير متاح من مناطق جغرافية معينة].
3. الجيش الإسرائيلي، شاحر [فجر] جديد في يهودا والسامرة، أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2009. انظر/ي الرابط التالي: <https://archive.is/tqxrv#selection-860-1-871-14>
4. أمير بوجوب، صواريخ على مبان في تل أبيب: الجبهة الداخلية جاهزة لساعة الحقيقة أمام حزب الله، موقع والا الاخباري، 25 آذار 2015. انظر/ي الرابط التالي: <https://news.walla.co.il/item/2840631>
5. أوريغ، وظيفة الجبهة الداخلية، المصدر السابق.
6. ويكيبيديا، قيادة الجبهة الداخلية، 2022. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3iOf0zY>

قريباً في الأسواق

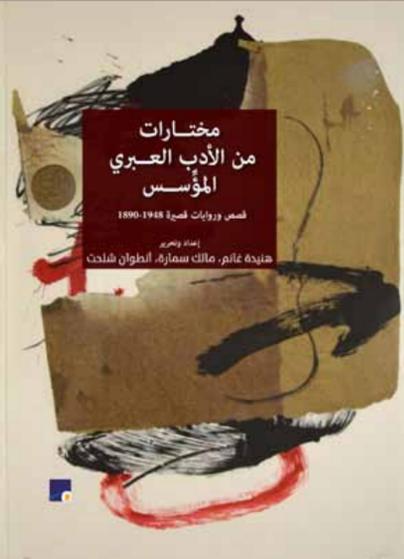
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

«مختارات من الأدب العبري المؤسس»

قصص وروايات قصيرة 1948 - 1890

إعداد وتحضير:

هنيدة غانم، مالك سمارة، أنطوان شلحت



«جمجمة الموت» النازية . شعار يتزين به جنود في الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية: للردع والتخويف!

كتب سليم سلامة:

من بين سيول التقارير الصحافية التي غطت العملية التي نفذها شابان من مدينة أم الفحم في مدينة الخضيرة الإسرائيلية يوم ٢٧ آذار الأخير كانت ثمة لقطة واحدة استرعت انتباه كثيرين ثم شكلت «مادة صحافية» أثرت حولها العديد من التساؤلات التي تبعها الكثير من التحليلات وكان في مركزها، جميعاً، السؤال التالي: كيف وصل شعار «المعاقب» إلى ظهر أحد الشابين المذكورين؟

تختزل القصة هنا في أن الشريط المصور الذي وثقت به إحدى كاميرات الحراسة في أحد شوارع مدينة الخضيرة بعض اللحظات من تلك العملية أظهر أحد الشابين حين خلع معطفه واستدار ليظهر شعار كبير مرسوم على قميصه من الخلف - أو ربما كانت سترة مضادة للرصاص، كما ألمحت بعض التقارير - هو المعروف بشعار «المعاقب» (The Punisher) وهو عبارة عن رسم جمجمة (هي «جمجمة الميت»، كما اختارتها إحدى وحدات الجيش النازي الأكثر وحشية شعاراً لها). حتى أن غير قليل من الصحفيين والمحللين الإسرائيليين ذهبوا إلى القول بكل ثقة وتأكيد إن هذا الشعار «هو شعار داعش» («تنظيم الدولة الإسلامية»)، بينما الحقيقة أن هذا الشعار قد شكل، خلال سنوات عديدة من العقدين الأخيرين على وجه الخصوص، الرمز الأوضح والأبرز الذي تبنته قوات الجيش الأميركي في نطاق ما أسمته «الحرب ضد داعش» في أفغانستان والعراق تحديداً، من الجهة الأولى، بينما تبنته وجعلته شعارها الأساس مجموعة واسعة من التنظيمات اليمينية المتطرفة، العنصرية والنازية الجديدة في أنحاء مختلفة من دول العالم، كانت أولها في الولايات المتحدة ثم في دول أخرى غيرها، من الجهة الثانية.

إلا أن الأهم والأخطر في هذا السياق هو أن هذا الشعار قد أصبح، منذ سنوات غير قليلة، شعاراً معتمداً وواسع الانتشار بين العديد من قوات الأمن المختلفة في الولايات المتحدة وفي إسرائيل كرمز لـ «الردع»! وهو ما جعل البعض يقيم الرابط بين هذه الحقيقة وحقيقة ظهور الشعار على قميص أحد الشابين من العملية في الخضيرة من خلال التأكيد على حقيقة أنه قد عُثِرَ في حوزة الشابين على «ذخيرة كثيرة، بما فيها ذخائر خاصة بالجيش الإسرائيلي» و«من المرجح جداً أن هذا الشعار قد كان مرسوماً على السترة المضادة للرصاص التي كان يرتديها الشاب من أم الفحم قبل أن يحصل عليها»، في تلميح واضح إلى أن هذه السترة هي «سترة عسكرية» من تلك التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي وبعض وجوده؛ الأمر الذي أعاد إلى الأذهان وإلى بعض العناوين واقع انتشار هذا الشعار بين الجنود الإسرائيليين في العديد من الوحدات العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي، أسبابه وغاياته وصمت قيادة هذا الجيش المطبق حيال تفشي هذه الظاهرة بالرغم من عدم قانونيتها وعدم مشروعيتها هذا الشعار بصفة محددة وبالرغم من الرسائل والمعاني التي يتقصد الجنود بثها عبر «تسلحهم» بهذا الشعار، وخاصة خلال أنشطتهم العسكرية المختلفة في المناطق الفلسطينية، بما فيها من احتكاك مباشر مع الفلسطينيين ومع الإسرائيليين الناشطين ضمن منظمات حقوق الإنسان المختلفة، من جهة، وتنسيق وتعاون مع المستوطنين الإسرائيليين من جهة ثانية.

«عليكم أن تخافوا منا، لأننا سنقتلكم!»

شخصية «المعاقب» هي شخصية كاريكاتورية ظهرت للمرة الأولى في مسلسل تلفزيوني أميركي أعده ستيفن لايتفوت لصالح شبكة «تفليكس»، مستوحى من كتب القصص المصورة من العام ١٩٧٤ والتي حملت الاسم نفسه ضمن «عالم مارفل السينمائي» أو «مارفل كومكس» وهو الاسم التجاري لشركة مارفل العالمية التي كانت تعرف سابقاً باسم «شركة مارفل للنشر». شخصية «المعاقب» هي نقيض البطل، هو عسكري يشن حرباً خاصة «مستقلة» ضد عصابات الجريمة المنظمة بعد أن قتلت إحداهما جميع أفراد عائلته وويلجأ، في حربه هذه، إلى أقصى درجات العنف والوحشية إذ لا يسعى إلى القبض على المجرمين وإنما إلى قتلهم فقط، لكن دون أي شعور بالذنب أو بالأسف. وقد وصف غارث أنيس، أحد كتاب السيناريو



(وكالات)

وانتشاره بين جنود الجيش الإسرائيلي إن «هذا الشعار في إسرائيل هو جزء من الصورة المخيفة التي نحاول إنتاجها، جزء من الصورة التي نريد أن نظهر بها أمام أي شخص يقف أمامنا. فحين نضع الجمجمة على الزي العسكري، نقصد بث رسالة واضحة مفادها: نحن هنا ليس كي ندافع، وإنما كي نهاجم، كي نخيف». وأكد: «الهدف من وضعه في المناطق (الفلسطينية) هو خلق شعور بالمطاردة بين السكان، تخويفهم». وقال جفغاتي إنه شاهد هذا الشعار «بأشكال مختلفة وبألوان مختلفة وبتصميمات مختلفة على جنود من وحدات مختلفة وعلى أفراد شرطة حرس الحدود، رأيتهما في الخليل، في نابلس، في القدس، في مفرق غوش عتصيون، في تلال جنوب الخليل وحتى في تل أبيب... لقد اصطادت هذه الجمجم انتباهي لأنها تعكس بصورة دقيقة مدى التدهور الحاصل في مجتمعنا نحو ثقافة القوة، التخويف والعسكرة». وفي رأيه أن «هذا يجسد، بصورة واضحة تماماً، حقيقة أن الجنود في الضفة الغربية يقفون إلى جانب المستوطنين دائماً... فشعار الجمجمة سوية مع نجمة داود الحمراء، الذي يزين اللباس العسكري للجنود وأفراد الشرطة يوضح بما لا يقبل الشك أنهم لا يقفون إلى جانب العدل أو إلى جانب الضحية وإنما إلى جانب اليهودي دائماً... وربما ينبغي علينا أن نتقدم بالشكر للجيش والشرطة لأنهما يتيحان للجنود استخدام هذه الرموز، فربما يقربونا بذلك خطوة أخرى نحو الاعتراف بالواقع».

أما د. أفنير فيشتنسر، أحد مؤسسي منظمة «محرابون من أجل السلام» وأستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب، والذي تعرض للاعتقال من قبل جنود الجيش الإسرائيلي في تلال جنوب الخليل، فقال في حديث لموقع «مركز شومريم» (الخراس - ٢٠٢١/١٠/٦): «ضعنا لرؤية شعار الجمجمة مدموجاً مع علم إسرائيل. فقد ذكرنا بالجيش النازي». وأضاف: «هذا الدمج ي طرح معنى جديداً، ثمة معنى لحقيقة إصااق علم إسرائيل بالجمجمة».



الشعار الإشكالي على حقيبة جندي في جيش الاحتلال أثناء مهمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الشخصية، جيري كونوي، أن «المعاقب هو تجسيد لإخفاق القانون والنظام في مواجهة قلق الناس من احتمال أن يكون النظام القانوني قد تخلى عنهم! وأضاف: «يبدو لي غريباً ومثيراً للسخرية في أن يتبنى رجال الشرطة، المؤتمنون على حفظ القانون وتطبيقه، شعاراً هو شعار مخالفين القانون ومنتهكيه بصورة فاضحة».

لكن السياق الإسرائيلي فيما يتصل بشعار «المعاقب» المكون من رسم الجمجمة لا يغفل حقيقة أخرى أكثر أساسية وأهمية تتمثل في أن هذا الشعار («جمجمة الميت») كان شعار إحدى الوحدات الأكثر وحشية في الجيش النازي، قبل أن تتبناه لاحقاً في العقد الأخير بشكل خاص العديد من الحركات والتنظيمات اليمينية المتطرفة والعنصرية والنازية الجديدة في دول عديدة، في مقدمتها الولايات المتحدة بالطبع.

«نحن هنا لنهاجم، نخيف!»

لا يكفي التقليد وحده - تقليد الجيش الأميركي، تحديداً - ليكون تفسيراً وافياً لظاهرة انتشار شعار «المعاقب» بين جنود الجيش الإسرائيلي واتساعها المتزايد في السنوات الأخيرة، سيما وأن هذا الشعار - كما أشرنا - كان شعار إحدى وحدات الجيش النازي أصلاً. وحيال هذه الحقيقة التاريخية، بما لها من وزن وشان في السياق الإسرائيلي، يستدعي استخدام جنود الجيش الإسرائيلي هذا الشعار على هذا النطاق الواسع جداً، نسيبياً، البحث عن دوافع وأهداف أخرى من شأنها تقديم تفسير أفضل وأكثر دقة لهذه الظاهرة، التي لا تزال قيادة الجيش تفضي الطرف عنها وتحاول التقليل من شأنها رغم إقرارها الصريح بأن «هذا الشعار ليس ضمن الشعارات المعترف بها بصورة رسمية في الجيش، ولذا فإن استخدامه محظور»، كما ورد في تصريح خاص صدر عن الناطق الرسمي بلسان الجيش قبل بضعة أشهر.

في مقدمة هذه الدوافع والأهداف، دون شك، كون الشعار رمزاً لـ «الردع» والترهيب وتجسيدها

لهذا المسلسل، شخصية «المعاقب» بأنها «لا ترى العالم ولا تفهمه سوى بلونين، إما الأبيض وإما الأسود، فقط لا غير». وهذا ما أكده أيضاً كريس كيل، الجندي في وحدة «أسود البحر»، إحدى وحدات الكوماندوز في الجيش الأميركي، حين روى في كتاب أصدره بعنوان «قناص أميركي» أنه تبني شعار «المعاقب» في أثناء تاديبته الخدمة العسكرية ضمن القوات الأميركية في العراق لأن «المعاقب يصمغ الغبن، فهو يقتل الأشرار فقط. جعل المجرمين يخشونه ويخافون منه... لقد رششنا الشعار على خوداتنا، على ستراتنا الواقية وعلى بناقدنا... رششناه على كل بيت أو حائط مرزنا بجانبه... أردنا أن يعرف الناس أننا هنا وأن لنا معهم حساباً، عليهم أن تخافوا منا لأننا سنقتلكم، إن كنتم أشراراً فحنن أكثر شراً منكم».

حاولت وحدة «أسود البحر» الاحتفاظ بهذا الشعار ليكون شعاراً حصرياً لها وحدها، ثم في الجيش العراقي أيضاً. وفي العام ٢٠١٥ لوحظ انتشار شعار «المعاقب» بن جنود الجيش العراقي كرمز للحرب ضد «داعش»، كما «زين» هذا الشعار قنابيل مختلفة الأنواع ألقتها القوات الأميركية المتمركزة في تركيا على تجمعات «داعش» في سورية في العام ٢٠١٧. ورغم محاولات «أسود البحر» تلك، إلا أن وحدات أخرى مختلفة في الجيش الأميركي نجحت في «كسر التابو» واستخدام الشعار الذي أصبح يستخدمه لاحقاً كثيرون من أفراد قوات الشرطة الأميركية أيضاً، حتى أنه قد جرى توثيق هذا الشعار على الزي العسكري الذي كان يرتديه أفراد الشرطة خلال استخدامهم العنف الوحشي لتفريق مظاهرة احتجاجية على قتل جورج فلويد في مدينة مينابولس في ولاية مينيسوتا في أيار ٢٠٢٠.

في مقال نشره في مجلة «تايم» في العام ٢٠١٥، أشار أيمن التميمي، الباحث في «منتدى الشرق الأوسط» في فيلادلفيا، إلى أن «القيمة الأساسية الأعلى في شخصية المعاقب هي: إحقاق العدل بأخذ القانون باليد»، فيما أوضح مبتكر هذه

لـ «أخذ القانون باليد». فقد سجلت خلال الأعوام الأخيرة العديد من الحالات التي وثق فيها وجود رسم الجمجمة هذا بجانب العلم الإسرائيلي، أو متداخلين معاً، على لباس الجنود العسكري، خوداتهم وبنادقهم خلال أنشطتهم العسكرية الاحتلالية في الأراضي الفلسطينية. الحدث الأبرز بين هذه الحالات هو الذي وثقته الكاميرات يوم ١٧ أيلول ٢٠٢١ حين هاجم أحد الجنود متظاهرين إسرائيليين وفلسطينيين كانوا يريدون إيصال صهريرج مياه إلى عائلة فلسطينية في إحدى القرى في تلال جنوب الخليل، فقد تم توثيق الشعار إياه على خوذة الجندي المعتدي.

قبل ذلك، في أيار ٢٠٢١، وثق الشعار ذاته على سترة مضادة للرصاص كان يرتديها شرطي بلباس مدني خلال قمع مظاهرات أهالي مدينة يافا الفلسطينيين إبان عدوان «حارس الأسوار». وقد أثار تلك الحادثة ردود فعل حادة جداً على خلفية رفض رجال الشرطة المتخفين باللباس المدني تقديم أنفسهم كعناصر شرطة والكشف عن هوياتهم الحقيقية.

في تلك الفترة ذاتها، إبان عدوان «حارس الأسوار»، وثق الشعار أيضاً على خوذة طيار حربي إسرائيلي خلال مقابلة تلفزيونية أجرتها معه شبكة «سكاي نيوز» البريطانية. وفي آب ٢٠٢١ وثق الشعار إياه مدموجاً مع شعار كيبوتس «نير دافيد» في الأغوار الشمالية على ملابس خزاس الكيبوتس وأعضاء منه خلال اشتباكهم مع مجموعة من نشطاء حقوق الإنسان الإسرائيليين الذين أرادوا مساعدة الفلسطينيين في أحد التجمعات السكنية في المنطقة. وفي الشهر ذاته، وثق الشعار أيضاً على خودات جنود إسرائيليين شاركوا في هدم سناسل زراعية واقتلاع أشجار في خلة الفرغ في تلال جنوب الخليل في الضفة الغربية.

في حديث لموقع «محادثة محلية» الإسرائيلي («سبحاه ميكوميت» - ٢٠٢١/١٠/٤)، يقول أوري جفغاتي، الناشط في منظمة «فلنكسر الصمت» الإسرائيلية، والذي بحث مسألة هذا الشعار

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959
هاتف: 2966201 - 2 - 00970
فاكس: 2966205 - 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي